

## قراءة سياسية

اعداد مدير المركز السوري للدراسات الحقوقية القاضي حسين حمادة

سورية حظيت باهتمام إقليمي ودولي كبيرين بسبب أنها:

- ذات موقع جغرافي متميز فهو يطل على البحر المتوسط وخلفه الشرق كله وهو صلة الوصل بين القارات.
- ذات حدود واسعة مفتوحة مع دول ذات اهتمام دولي (فلسطين - إسرائيل) وما تمثله القضية عالقة.
- ذات موقع تاريخي وحضاري متفرد بما تمتلكه من أوابد أثرية تحكي عن أغلب عصور الإنسانية.
- ذات تركيبة سكانية متنوعة - عرقياً ودينياً - فريدة على مستوى العالم.
- ذات مخزون كبير من الثروات الطبيعة ومناخ متوسطي معتدل.

هذه المزايا وغيرها كان لها أثراً سلبياً على حياة المواطن السوري بحيث كانت محط اهتمام قوى دولية وإقليمية تحكمها مصالح لا تتقاطع مع مصالح الشعب السوري، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى توافقات بينية على تخليق نظام لسورية ذات مرونة عالية في تبادل المصالح دون أي اعتبار لمصالح الشعب السوري، وكان هذا الناتج المسمى النظام السوري، وهو عبارة عن نظام فتوي أمني مستبد ذي بنية تقوم على:

- قوة عسكرية أمنية ذات هيكلية متشابكة في غالبية قياداتها من الطائفة العلوية / الكلازية / تخضع لمرجعية عائلية مبهمة.
- قوة دينية في غالبيتها من رجال الدين الرسمي من كل الأديان والمذاهب والطوائف.
- قوة سياسية مؤلفة من أحزاب سياسية (حزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية).
- قوة اقتصادية مؤلفة من رجال المال والأعمال من كل الملل والنحل.

هذه التركيبة تحكمها براغماتية مصالحة مع الفضاء الداخلي والدولي أحاطت نفسها بمنظومة حقوقية (دستورية قانونية) شرعنة بقاءها مستولية على السلطة وعززت من مكانتها في محيطها الإقليمي والدولي من خلال إبرام صفقات سرية وعلنية تضمن بقاءها في السلطة.

إن هذا النظام - بحسب بنيته وذهنيته - لا يقبل الإصلاح أو المشاركة، فهو إما أن يبقى كله أو يرحل كله، وهو يدرك هذه الحقيقة الأمر الذي يفسر:

- سلوكه في حربه على الشعب السوري الذي طالب بالحرية كما يفسر سلوكه المستهتر والمستخف بالمفاوضات السياسية مع المعارضة السياسية التي تتم برعاية دولية.
- سياسته التدميرية لجزء من الأرض والشعب الذي لا يرغب بهما، فهو يريد أن يحكم شعباً مفيداً له أياً كان مكوناته، وجزءاً من سورية مفيدة له أياً كان حجمها، ويحكم أداءه مبدأ التماذي في النفاق والتوغل في الإجرام وتحديداً في المناطق التي يراها غير مفيدة له.

لذا شاهدنا ما إن أطل الربيع العربي حتى نهض في سورية حراك شعبي واسع في منتصف آذار ٢٠١١ مستجيباً لكل المؤثرات التي أحاطت بالسوريين، ابتداء من الثورة الرقمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات على مستوى العالم، ودخولها ولو جزئياً إلى سوريا، بالإضافة للشعور العام لدى السوريين بإمكانية التغيير نتيجة لما شاهدوه من إطاحة بأنظمة حكم عربية أخرى كما حصل في تونس وليبيا ومصر اليمن، أيضاً ظهور جيل سوري جديد ناشئ أصبح قادراً

على القيام بثورة، أو أصبح قادراً على التمرد، ولم يع من دولة الرعب التي بناها حافظ الأسد، إلا ما تناقلته ألسنة الجيل السابق، ولم تتأثر نفسيته بالكم الهائل من الخيبات والهزائم السياسية والمعنوية التي لطالما عانى منها المجتمع السوري منذ بداية الستينيات من القرن الماضي وحتى نهاية حكم الأسد الأب. كما يمكننا القول بأن من الأسباب التي خلقت هامشاً أكبر للقيام بالثورة، هو أن الولاء المطلق الناتج عن الرعب والإرهاب للأسد الأب وليس لأي أحد سواه، وبوفاته لم يعد بالحقيقة لدى السوريين وخصوصاً "الجيل الناشئ" أي صنم يخشونه، فقد سقطت أسطورة الرعب في سوريا. أما في إطار الأسباب السياسية الغير مباشرة فهي عديدة منها:

- ظهور حراك سياسي ينادي من قلب دمشق بضرورة الانتقال التدريجي من النظام الاستبدادي إلى النظام ديمقراطي تعددي، وعرفت هذه الحركات باسم لجان إحياء المجتمع المدني ثم إعلان دمشق الذي ضم أغلب ما تبقى من القوى السياسية التي طالما قمعت وهمشت على مدى عقود وشخصيات سورية وطنية مستقلة كانت غير منضوية سابقاً تحت أي حزب أو هوية سياسية.
- ظهور تحولات قسرية باتجاه الانفتاح على العولمة ترافق ذلك مع طرح بشار الأسد شعارات نفاقيه منها (التحديث والتطوير - العمل المؤسسي - الشفافية ... الخ) دون توافر مناخ سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي يتحمل هذا الانفتاح الأمر الذي خلف إرباكات بالدولة والمجتمع على كافة الأصعدة.
- تحولات في التوازنات الدولية والإقليمية بحيث اختار النظام السوري الانحياز سياسياً إلى محور راديكالي إسلاموي مذهبي (إيران الملاي) دون اعتبار للعمق العربي وارتقى اقتصادياً بحضن تركيا ودول الاتحاد الأوربي دون أرضية اقتصادية تحمي اقتصاده المهزوز أصلاً.
- شهدت بنية النظام تحولات بحيث تخلص أو حاول التخلص من الحرس القديم والتأسيس لعلاقات جديدة مع قوى اقتصادية نفعية على أساس توزيع نسب الأرباح بينها وبين عالمه الضيق.
- شهدت تحولات ضمن بنية حزب البعث العربي الاشتراكي سواء لجهة:
  - أ. تحديد علاقة الحزب بالسلطة التي اتسمت بفصل الحزب عن السلطة وقصرت علاقته على مفاصل محددة بالجهاز التعليمي.

ب. تفعيل النصوص المعطلة بالنظام الداخلي للحزب لجهة انتخاب القيادات من القاعدة ضمن الجهاز الحزبي الأمر الذي أفرز قيادات غير مؤدجلة بفكر الحزب وغير محسوبة على القيادات الأعلى مما دفع بالدولة العميقة للحد من هذا التحول واقتضاه على مستوى قيادات الفروع وما دون، وفي الوقت نفسه كررت هذه التجربة ضمن الجهاز الحزبي دون ضوابط، الأمر الذي أضاف مشاكل بنيوية جديدة في العلاقات الحزبية ضمن الجهاز الحزبي وزادت من أمراضه وعمقت الشللية والمصلحية والمحسوبية بين القاعدة الحزبية وقياداتها الفرعية ببنية الحزب الداخلية.

ناهيك عن تحولات التي حصلت ما بين عامي ١٩٦٣ - ١٩٧١ والتي كان فيها حزب البعث مهيمناً على الدولة والمجتمع وكيف انقلب بعد ذلك إلى هيمنة الطائفة العلوية ومن ثم عائلة الأسد على الحزب والدولة.

هذه التحولات في بنية النظام وذهنيته الأمنية والدولة الاستخباراتية القمعية والفساد الكبير الذي ضرب كل مفاصل الدولة ومناحي الحياة، أرهقت المواطن السوري وجعلته قابلاً لأن يثور على هذا الواقع. وكما هو متوقع من أي نظام ديكتاتوري وخصوصاً إذا كان بوحشية نظام الأسد أن لا يستجيب لأي مطلب شعبي لعدم قدرته على التعاطي مع التغييرات الحاصلة في بنية المجتمع إلا بالقمع، الأمر الذي جعله يشعل بيديه شرارة هذه الثورة، وتجلي ذلك بتعذيب وقتل أطفال درعا الذين كتبوا بعض العبارات المناهضة له على جدران مدارسهم، وتعامله باستخفاف وإهانة للسوريين عموماً ولأهالي الأطفال خصوصاً وإصراره على الامتناع عن تقديم أي تنازل، بالإضافة لحملة اعتقالات تعسفية واسعة قام بها النظام قبيل الثورة زج من خلالها بآلاف الشباب وخاصة الجامعيين منهم في السجون كحركة استباقية لقمع أي احتمال للقيام بأي حراك مناهض له، ورغبة منه في ترهيب المجتمع والشباب خصوصاً بعد أن ضمن سحق جيل الكهول سياسياً ومعنوياً وأصبح ليس بمقدوره أن يحرك ساكناً حتى لو أراد ذلك.

كما أن السبب الأكثر مباشرة في زيادة انتشار رقعة الاحتجاجات الغاضبة كالنار في الهشيم ذلك الخطاب "الكارثي" التاريخي لبشار الأسد في مجلس الشعب في ٣٠ آذار عام ٢٠١١ أي بعد حوالي ١٥ يوم من انطلاق الثورة، والذي وقف فيه ليضحك ويلقي النكات ويستمتع لقصائد التمجيد من أعضاء مجلس الشعب، في حين كانت دماء عشرات الشهداء لم تجف بعد على أيدي قواته الأمنية وشبيحته.

هذه السياسة وغيرها من السياسات الأخرى الأكثر حمقاً دفعت بمشاعر الغضب الى التأجج أكثر ودفعت بالمجتمع والشباب خصوصاً الجامعيين منهم للقيام بمظاهرات تنادي بالحرية ثم إسقاط النظام.

ما لبثت مظاهرات واحتجاجات الثائرين بالتوسع والانتشار أفقياً وعمودياً شاملة كل شرائح المجتمع وطبقاته من مختلف المحافظات والمدن السورية - بنسب متفاوتة - رافعة شعارات إسقاط النظام والتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمواطنة، وترافق هذا الانتشار السريع والكبير للاحتجاجات بتزايد موجة القمع والقتل والاعتقال والتنكيل من قبل النظام رغم كل الدعوات للانتقال سلمياً نحو نظام ديمقراطي تعددي.

النظام اعتمد استراتيجية ثابتة يمكن قراءتها في ثلاث عناوين رئيسية أطلقتها وسائل إعلامه وكبار قادة مؤسساته الأمنية والعسكرية وعلى لسان رأس النظام بشار الأسد أيضاً من خلال شعارات ثلاثة هي:

١. شعار "الأسد أو نحرق البلد" الذي أطلقه شبيحته ومؤسساته الأمنية ومؤسساته العسكرية، في رسالة واضحة من قبل النظام بحيث أعلنها حرباً مفتوحة على الشعب بكل مكوناته ولا مجال للحديث عن أي بديل أو أي تنازل أو تجاوب مع أي مطلب شعبي.

٢. شعار أنها "مؤامرة كونية" تستهدف محور المقاومة وبأن الدولة السورية تواجه مهندسين ومرتزقة وعملاء وإرهابيين متطرفين، ما يدل على أن النظام لم يرى مطلقاً أي مطالب شعبية محقة إطلاقاً وكل ما رآه هو إرهابيين وعملاء يستهدفون هدم نظام المقاومة والممانعة بوجه إسرائيل.

٣. شعار "الشعب السوري إرهابي" حسبما جاء في خطاب بشار الأسد أمام مجلس الشعب منتصف ٢٠١٢ بحيث قال: "كل مسلح تقف خلفه عائلة تحميه ومجتمع يحتضنه وبالتالي نحن أمام ملايين الإرهابيين المحليين أي

أننا أمام حالة فشل اجتماعي كامل " وهي أوضح رسالة يقدمها النظام على لسان الأسد مفادها أنه يواجه "شعباً إرهابياً" وله كل الحق والمشروعية في استئصاله وسحقه بكل الوسائل والسبل الممكنة.

هذه العناوين تلخص اعتماد النظام استراتيجية التعاطي الأمني والعسكري مع مطالب الشعب السوري منذ اليوم الأول للثورة وحتى الآن، ويضاف الى ذلك مساهمته في تنامي شعارات رفعها الدخلاء على الثورة - كالتى نوهنا عنها في المقدمة - وكانت هذه الشعارات تخدم بقاء النظام والعداء للثورة، بمعنى أن النظام استجر الثورة الى وحله وأدخلها ملعبه وتحديداً "التسليح" في وقت كانت فيه قيادة الثورة لا تمتلك رؤية وطنية ثورية سياسية حقوقية الأمر الذي أتاح للنظام سحق الثورة والوطن معاً، ومن المعروف بأن النظام السوري - بحسب ذهنيته وتركيبته الأمنية - بارع في حبك المؤامرات، وكان أبرز مؤامراته التي تحتاج إلى تحليل دقيق ما جرى في :

أولاً - مدينة حماة: التي شهدت في بداية الثورة انفجاراً شعبياً عارماً تجلى بمظاهرة مليونيه ضد النظام، ثم ما لبث إن انطفأ هذا الحراك الثوري في ظروف غامضة.

ثانياً - مدينة الرقة: التي خرجت في بداية الثورة بمسيرة مليونيه مؤيدة للنظام سبقها تأدية بشار الأسد صلاة العيد فيها! وبعد فترة وجيزة خرجت فيها مظاهرة مليونيه معارضة للنظام ثم جرى الاستيلاء على المدينة من المعارضة وتم القبض على محافظها وقيادة فرع حزب البعث دون معرفة مصيرهم ثم تحولت المدينة الى معقل لداعش ومن ثم معقل لحزب *pyd*.

في المحصلة:

إن الثورة تنازلت عن استراتيجيتها التي أعلنتها منذ بدايتها على أنها ثورة شعبية سلمية وطنية، لتبدأ - بدفع من النظام - بالانتقال لطور الكفاح المسلح ضد النظام وتحديداً في ١٠ حزيران من عام ٢٠١١ بإعلان لواء الضباط الأحرار من قبل المقدم المنشق حسين الهرموش، والذي أعلن تبني حركته لعملية جسر الشغور التي أدت إلى قتل بعض من قوات النظام والأمن العسكري حيث تعتبر هذه العملية أولى العمليات العسكرية الكبيرة التي وجهت ضربة موجعة للنظام، وزادت في زخم حركة الانشقاقات والتحاق المدنيين بالجنح المسلح أيضاً، ثم إعلان تأسيس الجيش السوري الحر من قبل العقيد رياض الأسعد بنهاية الشهر التاسع من نفس العام، ثم تأسيس المجلس العسكري الأعلى من قبل العميد مصطفى الشيخ، وكانت هذه الأجسام مجرد تسميات نظرية لم يكتب لها النجاح لأسباب عديدة منها سياسات دول إقليمية ودولية لا تتقاطع مصالحها مع مصالح الثورة السورية.

نعم الثورة لم تستطع أن تحافظ على استراتيجيتها في العمل السلمي لعدة أسباب أبرزها:

- تعاطي النظام بطريقة غير مسبوقة في التوحش والقتل والتنكيل لأي شكل من أشكال الاحتجاج السلمي دون أن يستثنى طفلاً أو امرأة أو شيخاً كبيراً، وزج النظام بالجيش إلى جانب قوات الأمن والشبيحة إلى المدن والبلدات لحصارها والتنكيل بأهلها.
- تعدد الدوافع التي دفعت بالسوريين وخصوصاً الشباب منهم للخروج بالثورة، والتي يمكن أن نلخص دوافعها بأربعة جوانب رئيسية هي:

١) قسم قليل من السوريين انطلقوا بثورتهم من وعي سياسي ولدوافع سياسية بحتة، تتعلق بإسقاط النظام الديكتاتوري والانتقال لنظام ديمقراطي تعددي يضمن لهم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المبنية على أسس المواطنة.

٢) القسم الأكبر من السوريين خرجوا بدافع التمرد على المنظومة الاجتماعية كاملة بكل أبعادها السياسية والفكرية والدينية والاقتصادية، والتي كانت تعاني حالة استنقاع كامل لأكثر من أربعة عقود دون أي تبدل أو تغيير في مفرداتها، حيث لم يكن معظم هؤلاء واعيين لطبيعة النظام السياسية أو لطبيعة وشكل النظام المنشود والذي سيوفر لهم كامل حرياتهم الشخصية والعامة، أي أنهم يشتركون مع القسم الأول في مسعاهم لنيل الحرية والكرامة، لكن كل ما كانوا يعرفونه هو أن الفساد قد نخر عظام المجتمع بكل مفاصله ويجب أن يتم التخلص منه، فعلى سبيل المثال كنا نشاهد الكثيرين ممن يستमितون في الاحتجاج على النظام ولكنهم كانوا لا يزالون يمجدون الأسد الأب، وغيرهم الكثيرون جداً ممن لم يكن لديهم أدنى فكرة مثلاً عن قانون الطوارئ الذي يحكمهم منذ أربعين عاماً، أو المادة الثامنة بالدستور والتي تشترط احتكار السلطة وقيادة الدولة والمجتمع من قبل البعثيين فقط.

٣) قسم آخر من السوريين لم تكن دوافعهم سياسية ولم يكونوا يرون بأنه هناك حاجة ملحة إلى إسقاط النظام طالما أنهم يعيشون بأمان تفرضه عصا الطاعة للنظام، ولكنهم يحملون ثأراً شخصياً مع النظام ويسعون لإسقاطه بغض النظر عن البديل عنه، ربما بسبب ظلم حل بهم أو قتل النظام لأحد أفراد عوائلهم أو حماية لعشائرتهم أو مجتمعاتهم الضيقة التي يعيشون فيها والتي عانت من القهر، أو امتعاضهم من تصرفات موظفي الدولة الصغار، هذه الفئة هي التي أثرت فيما بعد بشكل سلبي كبير - أكثر من غيرها - على مسار الثورة والحراك الشعبي وكانت مسؤولة مسؤولة مباشرة عن كثير من الأخطاء الكارثية التي وقعت بها الثورة.

٤) القسم الرابع كانوا يطمحون بأن يكونوا هم أنفسهم البديل لأنهم لطالما رأوا في أنفسهم الأحقية في الحكم، وهؤلاء تأمروا على كل الشخصيات الوطنية وإبعادهم بعد أن شوهاوا سمعتهم واستخفوا بعلمهم وخبرتهم واعتبروهم رجساً من عمل الطغيان.

أما "النخبة السورية" فهي لم تستطع قيادة الحراك الثوري لأنها بالأصل نخبة مثقلة بآثار القمع والتنكيل التي لحق بها على مدار أربعة عقود ماضية، ولأنها فقدت كل قواعدها الشعبية والاجتماعية، وبالتالي فقدت تأثيرها المباشر على المجتمع وقدرتها على توجيهه، بالإضافة لكونها انكفأت على نفسها خلال الثورة السورية، ولم تحاول بشكل جدي لعب أي دور قيادي مباشر لهذا الحراك، خوفاً من بطش النظام، لكنها سرعان ما تسلمت الثورة وفرضت نفسها قائدة لها مستقوية بدول خارجية مشغلة لها.

إذن من خلال استراتيجية النظام الصارمة والتي انتهجها بالحديد والنار، وبغياب أي رؤية لمسارات الحراك السلمي غير التظاهر، دون أن يستطيع أن يفرز هذا الحراك أية قيادات مباشرة ونخبوية تخطط لمساراته لمواجهة استراتيجية النظام في التعااطي معه، استطاع النظام أن يفرض شكل ومسار الحراك الثوري ومستقبله وجره نحو التطرف فعلاً، وإذكاء

المشاعر الطائفية والقومية، وبالتالي استطاع النظام أن ينجح في تحييد أو كسب أغلب الأقليات الدينية والعرقية في سوريا، وإخراجها من دائرة الصدام المباشر معه، والحد من انخراطها بالثورة وهذا ما حصل بالفعل. في إطار تحديد المحطات التي ساهمت بدمار الثورة السورية حتى الآن اقتبس مما كتبه السيد سامر المسالمة، على النحو التالي:

- زيارة سفير الولايات المتحدة إلى حماة.
- تأسيس المجلس الوطني.
- تشكيل الكتائب الإسلامية.
- عدم تشكيل قضاء ذو مصداقية.
- عدم تأسيس اقتصاد حرب في مناطق الثورة.
- السكوت عن اول جريمة قامت بها الفصائل بحق المدنيين.
- شرعنة الغنائم كسياسة منهجية.
- السماح بوجود النصرة.
- عدم التوحد للقضاء على داعش باكراً.
- تأسيس الائتلاف الوطني.
- القبول بالائتلاف ممثلاً للثورة بدون وجود ضوابط عمل مؤسسي له.
- تأسيس منصة القاهرة.
- عدم استيعاب القوى الكردية بشكل صحيح.
- انتقال الائتلاف من القاهرة الى اسطنبول وفقدان الغطاء العربي وتحويل العرب لأعداء.
- ثبات الوجوه السياسية والعسكرية برغم سوء نتائجها.
- تقزيم دور شباب الثورة وتهميشهم.
- تحويل شباب الثورة لموظفين واغداق الاموال لتدجينهم.
- انعدام الوعي وغلبة صوت الشعبوية.
- انحياز المثقفين عن الحراك وتمترسهم وراء متاريس وتأسيسهم لصراعات فكرية في غير وقتها.
- القبول بقيادة وريادة غير الخبراء في المجالات السياسية والدبلوماسية والقانونية وغيرها.
- سوء التخطيط والتنظيم والادارة والسكوت عن الكوارث في هذه المجالات.
- السماح بوجود مسار أستانا.
- التخلي عن الملفات القانونية والقضائية.
- السماح بتأسيس اللجنة الدستورية.
- الدور التركي منذ بداية الثورة وقبول كثيرين ان يكونوا مطايا له.
- القبول بالتخلي عن مسار جنيف الدولي.
- إسكات الحراك المدني.

- الشعبية وخطاب الغرائز.
- ترك الضباط المنشقين أسرى في مخيمات الاعتقال التركية على الحدود دون اشراكهم في العمل.
- عدم العمل من اجل المعتقلين وأسرههم.

هذا غييض من فييض ... انتهى الاقتباس

من حيث النتيجة يمكننا أن نقر بأن خطة النظام قد نجحت نسبياً من خلال مؤشرين رئيسيين:

١. إعلان جبهة النصرة فرع القاعدة في سوريا عن نفسها رسمياً من خلال أول عملية لها في مبنى قيادة هيئة الأركان في دمشق في ٢٠١٢/١١/١٥.

٢. إعلان المجلس الوطني السوري عن نفسه كأول قيادة سياسية للثورة السورية في ٢ تشرين الأول من عام ٢٠١١، ولكن من خارج الحدود، دون وجود أي رابط جذري بينه ككيان أو بين أعضائه كأشخاص، وبين ما يفترض أن يكون الأذرع التنفيذية له في الداخل السوري (لن نخوض في بنية هذا المجلس وظروف تشكيله ومشاكله الذي على أنقاضه كان ما يسمى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة) لأنه أصبح معروفاً للجميع، لكن من المفيد أن ننوه إلى أمرين:

أ. الاعتراف الدولي السريع والكبير الذي حظي به هذا الكيان بحيث أنه وخلال فترة قصيرة اعترف به أكثر من مائة دولة، ولاتزال العبارات التي تحدث بها الدكتور برهان غليون في القنوات الفضائية ماثلة في أذهان السوريين وخلصتها أن الائتلاف سيعاني من مشكلة آلية التنسيق بينهم كجسم جديد وبين كثرة الاعترافات الدولية به.

ب. الطلبات الدولية المتكررة من الدول التي اعترفت بهذا الكيان بضرورة إعادة هيكلة نفسه ليكون الممثل الوحيد للثورة وليس الممثل الرئيسي لها. لكن كان للدولة العميقة فيه - جماعة الأخوان المسلمين - رأي آخر بحيث عمدوا إلى رهن هذا الجسم الهش واستخدامه لأغراض بعض من أعضائه، وبالتالي لم يستطع هذا الكيان أن يحقق توازناً بين المشروع الوطني الثوري من جهة وبين المصالح الدولية المتباينة من جهة ثانية.

وقد ترافق ذلك مع حدثين مهمين:

- الأول: في عام ٢٠١٣ حصل حراك بالداخل السوري ضم العديد من النخب الثورية أفراداً وكيانات تحت عنوان (التجمع الوطني لإنقاذ سورية) وفق رؤيتين سياسية وتنظيمية بمقاس سورية، لكن ما يسمى ائتلاف قوى الثورة والمعارضة الوليد والدول الداعمة له أخذوا موقفاً سلبياً من هذا التجمع، وعملوا على إفشاله قبل اكتمال نضوجه.
- الثاني: في عام ٢٠١٤ حصل حراك على مستوى محافظة حلب تحت عنوان (هيئة قوى الثورة بحلب) ضم أغلب الكيانات الثورية "العسكرية والمدنية" في لقاء حصل بمدينة كلس التركية حضره رئيس الائتلاف وبعضاً من أعضائه مع الحكومة المؤقتة وتمخض هذا اللقاء عن تسمية لجنة مؤلفة من سبع شخصيات وطنية لتكون واجهة هذا التجمع والممثلة له سياسياً، ولم يحظ الائتلاف وحكومته المؤقتة بأي تمثيل فيه، لذا عمدت مؤسسة الائتلاف على إسقاط هذا التجمع.

كان لنشوء كيان (الإئتلاف) بداية هجرة مشروع الثورة إلى خارج الحدود، وبداية التراجع الثوري وبداية نمو التطرف مقابل تنامي همجية النظام وتمدد الأصولية الدينية.

إذاً في ظل انفتاح الحراك الثوري على كل الاحتمالات، دون وجود أي حامل فكري أو سياسي عضوي حقيقي قادر على توجيه هذا الحراك ورسم مساراته، كان من الطبيعي تطور العنف وخصوصاً من قبل النظام بعد أن أصبح لا يتردد في توجيه كل آتته الحربية إلى المناطق المدنية، وتمدد الأصولية الدينية، التي بلغت أوجها بانفصال ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن جبهة النصرة فرع تنظيم القاعدة، وذلك في شهر نيسان من عام ٢٠١٣، وسيطرتها على مساحة تبلغ ثلث مساحة سوريا وخصوصاً في الرقة ودير الزور وأجزاء من ريف حلب، ثم إعلانها قيام دولة الخلافة الإسلامية.

أيضاً كان من الطبيعي أن تتوقع الأقليات الدينية والعرقية أكثر على نفسها، ويختار أغلبها الانحياز إلى النظام بشكل شبه كامل خوفاً من العدو الإيديولوجي التاريخي لها، وخوفاً على مصير وجودها نتيجة تنامي عجلة العنف وتعدد الأطراف والمشاريع المتصارعة على الأرض.

لقد كان من نواتج هذا الانفتاح على كل الاحتمالات دون أي وجهة أو هدف واضح، أن نشاهد بدء ظهور مشاريع أقلوية – الفيدرالية المعلنة من قبل حزب ال pyd شمال سوريا – وانخراط أطراف دولية سياسياً وعسكرياً بالصراع بشكل مباشر.

ومن جهة أخرى استطاع نظام الأسد الأب تطويع أحد أكبر الأحزاب الكردية المسلحة وهو حزب العمال الكردستاني لصالحه، وتسخير له قمع أي حركات احتجاج يقوم بها المكون الكردي للمطالبة بحقوقه المشروعة والتي طالما حرم منها على مدى عقود، وانتهج الحزب نهج الحياد السلبي في فترة بداية الثورة السورية وكانت مواقفه وسلوكياته أقرب لنظام الأسد منها لمطالب الشعب بكل مكوناته عرباً وأكراداً لا بل يتهم الحزب أيضاً بتصفية أبرز رموز الحراك الثوري للمكون الكوردي (مشعل تمو مثلاً) أو اختطاف ضباط كرد انحازوا مبكراً للثورة.

كان ذلك لقاء امتيازات وتعهدات حصل عليها حزب العمال الكردستاني من نظام الأسد منحه بموجبها صلاحيات بالمناطق ذات الغالبية الكوردية على مستوى الإدارة والنفوذ، لدرجة أن وصلت الأمور لمرحلة أعلن فيها فيدرالية أحادية الجانب (في منتصف الشهر الثالث من عام ٢٠١٣) في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من سوريا، وخصوصاً بعد سيطرته على مدن وبلدات أخرى انتزعتها إما من فصائل المعارضة أو من داعش مستنداً على تحالف ما يسمى بقوات سوريا الديمقراطية والتي يشكل حزب العمال عمودها الفقري، في حين كان النظام بالتعاون مع حزب العمال الكردستاني يجمع ويهمش كل الحركات السياسية الكوردية الأخرى رغم طابعها المدني البحت ليظهر حزب العمال شيئاً فشيئاً كقوة كوردية وحيدة ممثلة للمكون الكوردي ومتحكمة في شؤونه ومصيره.

بالمقابل لم تستطع القوى السياسية الكردية (المجلس الوطني السوري) نتيجة ركاكة بنيته وظروف تشكيله أن يضم حزب العمال الكردستاني تحت عباءته، ولا حتى بقية الأحزاب والحركات السياسية الكردية، وبقيت هذه الأحزاب السياسية معزولة تماماً تواجه اضطهاداً مضاعفاً من قبل النظام وحزب العمال، وتهميشاً من بقية قوى المعارضة السياسية السورية وهي بالأصل تعاني من إشكاليات ايديولوجية جعلتها متفوقة على نفسها تتحدث عن المشروع الوطني السوري باستحياء، وهذا ما انعكس جلياً في تسمياتها كأحزاب سياسية أقلوية:



- حزب تيار مستقبل كردستان سوريا.
- الحزب الديمقراطي الكردستاني - سوريا.
- حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني.
- حزب العمال وكادحي كردستان.
- الحزب الشيوعي الكردستاني.
- حزب آزادي كردستان - سوريا.
- الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي في سورية.
- الحزب اليساري الكردستاني في سوريا.
- حركة الإصلاح الكردي في سوريا.
- حزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) جناح ١.
- حزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) جناح ٢.
- حزب الوحدة الديمقراطي الكردستاني في سوريا.
- قوى المجتمع المدني الكردستاني.
- حزب آزادي الكردستاني.
- حركة الإصلاح الكردي في سورية

وغيرها كثير....

لقد بقيت هذه الاحزاب أسيرة ضعف قاعدتها الجماهيرية بين صفوف السوريين عرباً وكرداً، وما زاد من تعقيدات المشهد مؤازرة تركيا للجيش الحر في التدخل بعفرين وشمال شرق سورية، الذي وضعها أمام مفترق طرق لا يحتمل اللبس أو الغموض من مسألة (قضية المواطنة كمطلب ثوري محق أو قضية وطن قومي كمطلب لا ثوري) وهذا يمثل رهاناً كبيراً لها أمام مكوناتها وأمام تحالفاتها البيئة في الداخل والخارج وسيكون له آثار ونتائج وتداعياته كبيرة وكثيرة، ولا يعفيها سياسة مسك العصا من الوسط التي انتهجتها غالبية تلك القوى فأدت إلى ضعفها بطريقة تراكمية، لزيادة نفوذ حزب العمال الكردستاني مستفيداً من التنازلات التي يقدمها له النظام باستمرار في مناطق سيطرته بالمحافظات الشمالية الشرقية ومستفيداً من جهة أخرى من اضمحلال كل أشكال الحراك السياسي والمدني الأخرى للمكون الكوردي.

لاتزال الفرصة سانحة لتلك القوى السياسية للعب دور وطني خاصة بعد الانهيار السريع لحزب pyd وانكشاف مشروعه (الأمة الديمقراطية) إلى مشروع انفصالي ارتزاق، خاصة وأن المنطقة برمتها تشهد تحولات كبيرة سيكون لها آثار كارثية على الشعب السوري، وتحديدًا المكون الكردي منه.

يضاف إلى هذا المشهد ظهور بعض الكتل الديمغرافية التي تنادي بالشروع الوطني لكن بنيتها التنظيمية كانت أقلوية (تجمع التركان - تكتل المسيحيين - رابطة الكورد المستقلين - تجمع الأزديين - العشائر ... الخ) هذه القوى ذات تأثير ضعيف في وسط المجتمع السوري وتتشابه في ضعفها مع بعض التجمعات المهنية والعلمية (الحقوقيين - المعلمين - المهندسين ... الخ).

لكن:

- رغم دموية النظام المنقطعة النظير في مواجهة الشعب السوري واستخدامه كل أنواع الأسلحة والطيران لقصف وتدمير وحصار المدن الثائرة والكيماوي لقتل الشعب.
- رغم نجاحه جزئياً في انتشار المد الأصولي الديني، وتفشي الخطاب الطائفي والمذهبي والعرقى بين مكونات وأبناء الشعب السوري، وتحييده للمكون الكوردي بشكل شبه كلي من خلال إضعافه لكل الحركات السياسية والمدنية الكوردية والقضاء عليها، والإبقاء على حزب العمال الكردستاني في مناطق تواجد الأغلبية الكوردية مع بقاء مؤسسات النظام فعالة حتى اليوم وخصوصاً الأمنية منها.
- رغم استعانتة مبكراً بذراعه الطائفي في لبنان - حزب الله - إلا أن ذلك لم يمنع من تهاوي هذا النظام المتهالك، لولا انتقال الثورة السورية إلى مرحلة الصراع الدولي والتي كانت أبرز تجلياتها الفيتو المزدوج الذي استخدمته كل من الصين وروسيا في مجلس الأمن ٢٠١٣/١٠/٤ والذي حال دون اتخاذ مجلس الأمن لأي إجراء بحق نظام الأسد، والذي تكرر في ٤ فبراير/شباط من عام ٢٠١٢، ليتكرر للمرة الثالثة أيضاً من قبل روسيا والصين. بتاريخ ٢٠١٣/٠٧/١٨ بدأ تحول الخلاف الدولي حيال القضية السورية إلى تدخل مباشر في الثورة السورية يظهر، مع أول قرار صادر من مجلس الأمن بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٦، والذي يقضي بنزع الأسلحة الكيماوية من يد النظام السوري، بعد الحادثة الشهيرة لقصفه بالقنابل الكيماوية السامة لمدينة دوما في الغوطة الشرقية لدمشق، وذلك بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢١، حيث كان هذا القرار بمثابة أول إجماع دولي حيال مسألة تخص النظام السوري وجرائمه، كما أنه كان بمثابة أول تدخل دولي مباشر في سوريا، أعقبه حالة من الصمت المطبق على كل ما يحصل من قتل لعشرات الآلاف، وتهجير الملايين من السوريين وتدمير مدنهم وبيوتهم.
- عقب ذلك القرار بفترة لا تتجاوز الأشهر، جاء إعلان التدخل الإيراني المباشر لصالح النظام مدعوماً بميليشيات طائفية تم تجهيزها من نظام الملاي بييران لبنان والعراق وأفغانستان ودول شرق آسيا أيضاً.
- ثم جاء إعلان روسيا أولى ضرباتها الجوية في سوريا في ٢٠١٥/٩/٣٠، ليتحول لاحقاً الدعم الإيراني والروسي للنظام إلى قيادة مباشرة للعمليات على الأرض وفي الجو أيضاً، مترافقاً بغطاء ودعم لوجستي وسياسي منقطع النظير جاء كل ذلك مقابل التنازلات الكبيرة التي قدمها نظام الأسد للأخيرين على حساب سيادة الدولة السورية والشعب السوري.
- اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء قاعدة عسكرية أمريكية في سوريا، ودعم لوجستي وتدريبى لقوات سوريا الديمقراطية التي يشكل حزب العمال الكردستاني عمودها الفقري في الشمال والشمال الشرقي من سوريا، ثم مؤخراً دخول قوات فرنسية وألمانية إلى جانب القوات الأمريكية - على محدوديتها - إلى سوريا لمساندة ميليشيا سوريا الديمقراطية، جاءت كل التحركات الأمريكية في إطار التحالف الدولي التي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة داعش والإرهاب في سوريا.
- ان البحث في أبرز التحولات والتطورات التي حصلت في مسار الثورة السورية على مدار أكثر من تسع سنوات ماضية كان ضرورياً لفهم مآلات الأمور اليوم على الساحة السياسية السورية، ومن خلال كل ما تم ذكره سابقاً نستطيع أن

نقول:

- إن فكرة الصراع المحلي بين شعب يناضل من أجل نيل حريته من نظام ديكتاتوري أصبحت أكثر تعقيداً وأصبحت بشق كبير منها تشكل أزمة دولية تتصارع فيها قوى دولية كبرى بشكل مباشر وغير مباشر على الأراضي السورية.
- إن العجز المستمر للقوى السياسية السورية في لعب دورها الوطني المطلوب منها في التعاطي مع ما مرت به الثورة السورية جاء نتيجة قراءات مغلوطة للواقع السورية أو ارتهان أغلب تلك القوى لمصالح دولية وتشابكاتها في سوريا، مع أن هذه القوى بالأصل تعاني من مشاكل بنيوية وعدم قدرتها على الاتفاق على مشروع وطني يلتف حوله السوريين ويحقق طموحاتهم.
- انتقل نظام الأسد إلى سياسة الاحتفاظ بشعب مفيد له أي كانت مكوناته وبقعة جغرافية من سورية أي كان حجمها.

أمام هذا الواقع المذري للوطن والثورة أصبحت سوريا اليوم بلداً محتلاً تماماً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى سياسي وقانوني وبشكل مباشر من الروس والإيرانيين، الذين يتحكمون بأدق تفاصيل الجمهورية من خلال أداة عملية متمثلة بنظام الأسد الذي لا يعدو عن كونه إحدى الميليشيات المحلية التي تقاتل إلى جانب بقية الميليشيات الأجنبية والطائفية لتحقيق مصالح الروس والإيرانيين في سبيل ما يقدمه الأخيرين لها من امتيازات ومن بقاء في السلطة والقوى المحلية المتصارعة على الأراضي السورية (نظام - فصائل إسلامية - جيش حر - القاعدة - داعش - قوى سياسية معارضة متمثلة بالائتلاف الوطني لقوى المعارضة وغيرها) لا تعدو اليوم عن قصد أو غير قصد وبشكل مباشر أو غير مباشر عن أن تكون أدوات بأيدي الأطراف الراحية للصراع في سوريا.

للأسف الثورة السورية فشلت - لحد الآن - في تصدير مشروعها وشعاراتها التحررية التي طرحتها منذ انطلاقها للعالم، نتيجة عجز النخبة السورية التي تصدرت قيادة المشهد السياسي وركافة أدائها فهي صدرت للعالم أزمتهما بشكلين رئيسيين (داعش والمهاجرين) في حين استطاعت كل الدول المنخرطة في الصراع أن تصدر كل مشاريعها إلى الأراضي السورية.

أعتقد بأن الدول التي ساهمت في تصنيع المعارضة السورية أدركت خطأها الجسيم في تكوين تلك المعارضة المتناقضة في بنيتها الفكرية والتنظيمية، هذه المعارضة اضاعت كل الفرص التي أتاحت لها ولم تستطع ان تكون بديلاً مقنعاً عن النظام، الأمر الذي شكل إخراجاً لتلك الدول ووضعها في موقف لا تستطيع معه دعم هكذا معارضة متآكلة ومرتهنة، وفي الوقت نفسه لا تستطيع الدفاع عن النظام الأسدي في الأروقة الدولية وأصبح الخلاص الوطني في جله بأيدي السوريين أنفسهم الذين عليهم أن يدركوا الحقائق التالية:

- سورية اليوم أصبحت بلداً محتلاً تماماً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى سياسي وقانوني من عدة دول، وبشكل مباشر من الروس والإيرانيين الذين يتحكمون بأدق تفاصيل الجمهورية من خلال أداة عملية متمثلة بنظام الأسد.
- نظام الأسد اليوم لا يعدو عن كونه إحدى الميليشيات المحلية التي تقاتل إلى جانب بقية الميليشيات الأجنبية والطائفية لتحقيق مصالح الروس والإيرانيين، في سبيل ما يقدمه الأخيران لها من امتيازات ومن بقاء في السلطة.
- الدولة السورية اليوم لم يبق منها سوى هياكل إدارات أولية لا تراتبية بينها، ولا قانون يضبط حركتها وينظم علاقتها بالمجتمع وعلاقة الأفراد ببعضهم البعض.

من خلال هذه الرؤية لسياقات الأحداث خلال أكثر من تسع سنوات من الثورة السورية، وما أفرزته من انحلال العقد الاجتماعي بين السوريين عموماً، وتفشي النعرات الطائفية والدينية والقومية بينهم، وظهور مشاريع أقلوية تحت وطنية أو فوق وطنية على أراضي الجمهورية، واحتلال أرضها مباشرة من قبل قوات أجنبية من خلال أداة عميلة وهي ميليشيا الأسد، التي لا تسيطر إلا على مساحة ضئيلة جداً من البلاد، وعدم امتلاك قوى المعارضة أدوات حقيقية تمكنها فعلاً من حسم الصراع بشكل نهائي لصالحها، أصبح حجم التعقيدات والأطراف المتصارعة في سوريا كبيراً جداً.

كل ذلك يدفعنا كسوريين لأن نبدأ مرحلة جديدة من العمل الوطني، لا يبني بالمطلق على مقولة السير وراء الأجسام السياسية المهترئة أو بناء جسم سياسي "معارض" ليكون بديلاً عنها فهو أمر لا يلي متطلبات هذه المرحلة إطلاقاً وذلك لأن قوى المعارضة عموماً أضاعت كل الفرص التي تقدمت لها خلال سبع سنوات من الثورة السورية وأصبح أمام السوريين معركة مزدوجة:

- معركة الاستقلال من قوى الهيمنة الأجنبي الروسي والإيراني على وجه الخصوص ومن جميع الوصايات الإقليمية والدولية الأخرى.
  - معركة التحرر من النظام الفئوي المستبد والانعتاق من المد الأصولي والراديكالي الذي يغزو المجتمع السوري ويقف عائقاً أساسياً أمام وصول السوريين.
- خاصة وأن سورية أصبح يهددها خطراً التقسيم والتوزيع على دول الجوار، الأمر الذي يقتضي وجود عمل وطني يكون وفق برنامج تكون عناوينه كالتالي:

- قضيتنا السورية هي قضية عادلة وحق لا تنازل فيه ولا مساومة عليه.
  - نظام الأسد ارتكب كل أنواع الجرائم بحق الشعب السوري يجب محاسبته ولا ينبغي أن يعاد إنتاجه محلياً ودولياً.
  - الشعب السوري قدم من التضحيات ما يصلح أن يكون ثمناً لنيل الحرية والحياة الكريمة.
- انطلاقاً من هذه الحقائق الثلاث يتحتم علينا العمل بالطاقة القصوى على تمكين الشعب السوري من نيل حقوقه المشروعة. وإحاق الهزيمة بالنظام المستبد وحلفائه. تقديراً لتضحيات الشعب وتثميناً لِعطاءاته وهذا يتطلب العمل على:
- اعتماد خطاب وطني لا طائفي يطمئن جميع مكونات الشعب السوري.
  - احترام ثوابت الثورة وأهدافها ودعم صمود الشعب السوري وثوار الداخل ومباركة تضحياتهم.
  - عزل النظام المستبد وحلفائه دولياً وتسويقهم كإرهابيين يشكلون خطراً على الأمن والسلم الدوليين.
  - العمل على كسب معركة الرأي العام الوطني والإقليمي والدولي ووضع قضية الشعب السوري في صدارة الاهتمام الدولي.
  - تجنب الشعب السوري العزلة والانغلاق والعمل وفق الأهداف التالية:
- أ. ثورتنا شعبية.. فلنجعلها في عهدة الشعوب.. فالشعوب أكثر تفاعلاً وأمانة لقضايا الشعوب.

ب. ثورتنا حقوقية.. فمن المجدي إدارة القضية السورية حقوقياً أكثر من الرهان على الحسم العسكري أو الحل السياسي.

ج. ثورتنا سلمية.. فمن المهم استخدام أدوات الحرب الناعمة.

د. ثورتنا وطنية.. والمشروع الوطني أساسه الدولة المدنية دولة الوطن والمواطنة دولة العدالة والمساواة دولة دستور وقوانين ومؤسسات.

هـ. ثورتنا ثورة التغيير لا الاصلاح.. فلا رجوع عن مطلب إسقاط النظام ورفض أي تسوية تقضي بإعادة إنتاجه.

دون أن ننسى الحقائق التالية:

- لا استقرار "وطني" بدون الانتقال إلى نظام ديمقراطي.
- لا استقرار "سياسي" بدون أن يبدأ بتشكيل هيئة حكم انتقالي
- لا استقرار "مجتمعي" بدون تطبيق مبدأ العدالة الانتقالية بحق كل من ارتكب جرائم من أي طرف كان.

-----